إفادةُ تقديم ما حقُّه التأخيرُ للاختصاص بين الزمخشري وأبي حيان

دراسة تفسيرية مقارنة

إعداد الباحثَيْنِ

الدكتور منصور محمود أبو زينة

جامعة اليرموك – كلية الشريعة

قسم أصول الدين

أستاذ مساعد / تخصص التفسير وعلوم القرآن

(الباحث الرئيس)

والدكتور محمد رضا الحوري

جامعة اليرموك – كلية الشريعة

قسم أصول الدين

أستاذ مساعد / تخصص التفسير وعلوم القرآن

(الباحث المشارك)

ملخص البحث

يتناول هذا البحثُ قضيةً بيانيةً تفسيرية، وهي إفادةُ تقديم ما حقُّه التأخيرُ للاختصاص، وقد كانت موضعَ خلافٍ واضحٍ بين إمامين من أئمة التفسير، وهما الزمخشري وأبو حيان، فالأولُ يرى أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يفيدُ الحصرَ والقصرَ والاختصاص، والثاني يرى أنَّ ذلك التقديمَ لا يفيدُ إلا العنايةَ والاهتمام

وقد تتبَّعنا كلامَ (الكشاف) و(البحر المحيط) في هذه القضية، وقارنَّا كلامَهما بكلام غيرهما من المفسرين واللغويين، ودَرَسْنا حُجَجَ كلِّ رأيٍ وأدلتَه، وناقشناها نقاشاً موضوعياً ابتغاءَ الوصول إلى الرأي الصواب، والقول السديد الذي تشهدُ له القواعدُ والنصوص.

وخَلَصَ هذا البحثُ إلى عدة نتائج، منها أنَّ إفادةَ التقديم للاختصاص في أغلب النصوص يكادُ يكونُ موضعَ إجماعٍ بين أهل التفسير وأهل البيان، ومنها أنَّ أهمَّ سبب وراءَ مخالفة أبي حيان للزمخشري في تلك الإفادة هو أنها دلالةٌ بلاغية ذوقية سياقية، وليست حُكماً نحوياً قطعياً لازماً، ومنها أنَّ الاختصاصَ من أهمِّ الفوائد التي يفيدُها تقديمُ ما حقُّهُ التأخير، إن لم يكنْ أهمَّها على الإطلاق.

الكلماتُ المفتاحية: تفسير، تقديم، اختصاص.

The Usefulness of Fronting for Specialization between Al Zamaghari and Abi Hayyan: An Interpretative Comparative Study

Abstract

The current study addresses an interpretative semantic issue, that is the usefulness of fronting for specialization, which was a major disagreement between two of the major Tafseer scholars; Al Zamaghari and Abi Hayyan. The former saw that fronting what is to be delayed indicates specialization, while the latter saw that t fronting indicates consideration only.

In doing so, the researcher tracked the discourse at (Al Kashaf) and (Al Bahr Al Muheet) concerning this issue. The researcher compared their opinions with other linguistic and interpretative scholars. The study examined the arguments and evidences of each of the two opinions. An objective discussion was made to identify the correct opinion concerning this issue based on a variety of linguistic rules and texts.

The study concluded that the usefulness of fronting for specialization was an issue with clear agreement between interpretative and semantic scholars. The most point in Al Zamaghari disagreement about this issue was that this usefulness is rhetoric, contextual tasteful indication only, and not an absolute grammatical mandatory judgment. Specialization is one of the most significant usefulness for fronting what is to be delayed, if not the most significant in this matter.

Key words: Tafseer, Fronting, Specialization.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، فقد أنزل الله تعالى القرآنَ بلسان عربي مبين، وجعل السبيلَ لفهمه وعَقْلِه المعرفةَ بالعربية وأساليبها وفنونها، فقال جل شأنُه: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾ يوسف: ٢ وقال سبحانه: ﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣ ﴾ فصلت: ٣ أي يعلمون اللسانَ العربي ويدركون طرائقَ التعبير به، كما قال المفسرون. ولذلك يُعرَّفُ (علمُ التفسير) بأنه: (علمٌ باحثٌ عن نظم نصوص القرآن، وآيات سور الفرقان بحسب الطاقة البشرية ووَفْقَ ما تقتضيه القواعدُ العربية).[1]

ومن هنا فإنَّ البحث في أية قضية لغوية متصلةٍ ببَيان القرآن هو في الحقيقة بحثٌ في صميم التفسير، وإنْ تنازعَ الكلامَ فيه البيانيون والمفسرون؛ ذلك أنَّ القضية البلاغية ينبني على تأصيلها وتفصيلها بيانُ معاني الآيات القرآنية، ويترتَّبُ على الاختلاف فيها الاختلافُ في تفسير تلك الآيات، والدلالات المستفادة منها.

ومن هذه القضايا البيانية التفسيرية قضيةُ (إفادة التقديم للاختصاص)، فقد اختلف العلماء من اللغويين والمفسرين في تقديم ما حقُّه التأخير، أيفيدُ القصر والاختصاص؟ أم يفيدُ الاهتمامَ فحسب؟ وقال بكلٍّ من القولين مفسرون ولغويون، وغنيٌّ عن البيان أنَّ هذا الاختلافَ ينشأُ عنه اختلافٌ في تفسير الآيات القرآنية التي وردَ فيها تقديمُ ما حقُّه التأخير، وتباينٌ في المعاني المستقاة منها.

---

(١) أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن البخاري القِنَّوْجي ت(١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)، **فتح البيان في مقاصد القرآن**، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (ط١)، ج١، ص١١.

فمثلاً قولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: ٥ يكونُ معناه على القول الأول: لا نعبدُ إلا إياك، ولا نستعينُ إلا بك، فيُستَقى من لفظ الآية دلالةُ تخصيص الله وحده بالعبادة والاستعانة. وأما على القول الثاني فيكونُ معناه: نعبدُك ونستعينُك، بدون دلالة حصرٍ أو تخصيص.

وقد كانتْ هذه القضيةُ مناطَ خلافٍ بين إمامين من أئمة التفسير، هما جارُ الله الزمخشري وأبو حيان الأندلسي، ومعلومٌ أنَّ الثانيَ كان يتتبَّعُ الأولَ في كثير من القضايا النحوية والبلاغية المتصلة بالتفسير، فيوافقُه حيناً، ويخالفُه أحياناً، ويحتدُّ ويشتدُّ أحياناً أخرى في مناقشته ومخالفته، كما كان يفعلُ نَحْواً من ذلك مع ابن عطية أيضاً؛ فـ(المحرَّرُ الوجيزُ) و(الكشافُ) كانا من مراجع أبي حيان الأصيلة نقلاً ونظراً ونقداً، وهو يذكرُ في مقدمة تفسيره أنه عرضَ الكتابين على محكِّ النظر، وأَوْرَى فيهما نارَ الفِكَر، حتى خَلَصَ دسيسُهما، وبَرَزَ نفيسُهما.[1]

ولما عرضَ أبو حيان قضيتَنا هذه على محكِّ النظر، وأورى فيها نارَ الفِكَر، وجدَ أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخير لا يفيدُ حصراً أو اختصاصاً، وإنما يفيدُ عنايةً واهتماماً، وكان له في هذا الرأي أدلةٌ يستندُ إليها، ونصوصٌ يعتمدُ عليها، كما كان لرأي الزمخشري أيضاً أدلةٌ وحُجَجٌ في أنَّ ذلك التقديمَ يفيدُ غالباً الحصرَ والاختصاص.

وقد وقع اختيارُنا على هذا الموضوع لدراسته دراسةً مقارنة، والنظر فيه نظراتٍ فاحصة، بغيةَ استخلاص الرأي الأدق والأصوب من هذين الرأيين المتقابلَيْن، اللَّذَيْنِ يتبنَّى كلٌّ واحدٍ منهما إمامٌ من أئمة التفسير، وجعلنا عنوانَ بحثنا: (إفادة تقديم ما حقُّه التأخيرُ للاختصاص بين الزمخشري وأبي حيان – دراسة تفسيرية مقارنة).

وسلكنا لتحقيق مقصود البحث المنهجَ الاستقرائي، الذي يتمثَّلُ في تتبُّع كلام (الكشاف) و(البحر المحيط) في هذه القضية، والمنهجَ المقارن، القائم على مقارنة كلام المفسِّرَيْنِ بكلام غيرهما

---

(١) أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف ت(٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **البحر المحيط في التفسير**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م (ط١)، ج١، ص١١٣.

من المفسرين واللغويين، والمنهجَ النقدي، الذي يتمثل في دراسة حُجَجِ كلِّ رأيٍ وأدلته، وبيان ما فيها من قوة وضعف، وصواب وخطأ.

هذا وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة، وذكرنا فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج دراسته

التمهيد: تعريفُ (الاختصاص) وبيانُ طرقه، وعرضُ رأيي الزمخشري وأبي حيان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفُ (الاختصاص) وبيانُ طرقه

المطلب الثاني: عرضُ رأيي الزمخشري وأبي حيان

المبحث الأول: الأدلة على إثبات الزمخشري ونفي أبي حيان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أدلة رأي الزمخشري (أنَّ التقديم يُفيدُ الاختصاص)

المطلب الثاني: أدلةُ رأي أبي حيان (أنَّ التقديم لا يُفيدُ الاختصاص)

المبحث الثاني: المناقشة والترجيح بين القولين

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عدمُ تحرير أبي حيان لرأي الزمخشري

المطلب الثاني: موقفُ اللغويين والمفسرين من (إفادة التقديم للاختصاص)

المطلب الثالث: الترجيحُ بين القولين وبيانُ الرأي المختار

الخاتمة، وذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها

التمهيد

تعريفُ (الاختصاص) وبيانُ طُرُقِه وعرضُ رأيي الزمخشري وأبي حيان

قبل الدخول في صلب البحث نتناولُ في هذا التمهيد تعريفَ (الاختصاص) من حيث هو مصطلحٌ بلاغي، وبيانَ طرق الأداء التعبيري التي تُستَقى منها إفادةُ الاختصاص. ثم نعرضُ لرأي كلٍّ من الزمخشري وأبي حيان في (إفادة التقديم للاختصاص)، من خلال ذكر نماذج من تفسيريهما تتجلَّى فيها حقيقةُ ما يذهبُ إليه كلٌّ منهما في هذه القضية البيانية التفسيرية. وذلك في مطلبين اثنين.

المطلب الأول: تعريفُ (الاختصاص) وبيانُ طُرُقه

الاختصاصُ والحصرُ والقصرُ بمعنى واحدٍ عند البلاغيين[1]، ولكنهم يؤْثِرون التعبير عنه في كتبهم بـــ(باب القصر).والقصرُ في اللغة هو الحبس، يُقال: قَصَرَ الشيءَ يقصُرُه قَصْراً: أي حبَسَه، وهو مقصورٌ: أي محبوس. ومنه قولُه تعالى: ﴿ **حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾** ﴾ الرحمن: ٧٢ ، أي مقيماتٌ في الخيام لا يتجاوزْنَها، مُخَدَّراتٌ على أزواجهنَّ في الجنان. وامرأةُ قاصرةُ الطرف: أي لا تُمدُّ طرفها إلى غير بَعْلها، كأنها تحبِسُ طَرْفَها حبساً، قال تعالى: ﴿ **فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ** ﴾ الرحمن: ٥٦ أي قد قَصَرْنَ أنفسَهنَّ على أزواجهنَّ فلا يطمَحْنَ إلى غيرهم. ومنه مقصورةُ الجامع، وقد سُمِّيتْ مقصورةً لأنها قُصِرَتْ على الإمام دون الناس. وقُصارَةُ الدار مقصورةٌ منها لا يدخلُها غيرُ صاحب الدار.[2]

---

(١) انظر د. صباح عبيد دراز، **أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارُها البلاغية**، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م (ط١)، ص١٩.

(٢) انظر أحمد بن فارس بن زكريا ت(٣٩٥هـــ/١٠٠٤م)، **المقاييس في اللغة**، بيروت، دار الفكر، ١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م (ط٢)، ص٨٩٢. ومحمد بن مكرم بن علي بن منظور ت(٧١١هـــ١٣١١م)، **لسان العرب**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٦هـــ - ١٩٩٦م (ط١)، ج١١ ص١٨٥-١٨٦.

وأما التعريفُ الاصطلاحي للقصر والاختصاص فلا يبعدُ عن المعنى اللغوي، وقد عرَّفه البلاغيون بأنه: (تخصيصُ أمرٍ بأمرٍ بطريقٍ مخصوص).[1] وقال بعضهم: هو (إثباتُ الحكم للمذكور ونفيُه عما عداه).[2] وقال آخر: (هو تخصيصُ شيءٍ بشيءٍ بعبارةٍ كلامية تدلُّ عليه).[3] ولا يخفى أنَّ هذه التعريفات متقاربة، ومؤداها واحد.

وللقصر أقسامٌ متعدِّدة باعتبارات مختلفة،فينقسمُ من حيث الواقعُ إلى قصر حقيقي، وهو ما كان مطابقاً للواقع، نحو قولك: (لا خالقَ إلا الله)، وقصر إضافي، وهو ما قُصِدَ به المبالغةُ بالإضافة إلى غيره، نحو قولك: (إنما الشاعرُ المتنبي).

وينقسمُ القصر باعتبار طرفيه (المقصور والمقصور عليه) إلى قصر صفةٍ على موصوف، نحو قولك: (ما السعداءُ إلا العاملون)، وقصر موصوف على صفة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾ آل عمران: ١٤٤ [4]

وأما طُرُقُ القصر فالمقصودُ بها الأساليبُ اللفظية التي تُستفادُ منها دلالةُ الحصر والاختصاص، وهي كثيرة، وأشهرُها في الاستعمال أربعُ طرق وهي:

١- النفيُ والاستثناء، نحو: (لا إلهَ إلا الله)، و(ما محمدٌ إلا رسول).

٢- القصرُ بـــ(إنما)، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا**﴾فاطر: ٢٨

---

(١) انظر أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي ت(١١١٠هـ/١٦٩٨م)، **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، وبهاء الدين أحمد بن علي السبكي ت(٧٧٣هـ/١٣٧٢م)، **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، (كلاهما ضمن شروح التلخيص)، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي، بدون تاريخ، ج٢، ص١٦٦.

(٢) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م (ط٣)، ج٢، ص٧٩٦.

(٣) عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ت(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، **البلاغة العربية – أسسُها وعلومها وفنونها**، دمشق، دار القلم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م (ط١)، ج١، ص٥٢٣.

(٤) انظر السيد أحمد الهاشمي ت(١٣٦٢هـ/١٩٤٣م)، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ (ط٦)، ص١٤٩-١٥٠. وفضل حسن عباس ت(١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، **البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)**، عمان، دار الفرقان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م (ط٤)، ص٣٦١-٣٦٣.

٣-العطفُ بـــ(لا) و(بل) و(لكنْ)، نحو: (زيدٌ شاعرٌ لا كاتب)، و(ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ)، و(ليست السعادةُ بالمال لكن بالتقوى).

٤-تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥.[١]

وهذه الطريقةُ الرابعة من طرق القصر والاختصاص هي التي عليها مدارُ البحث هنا، وهي المقصودةُ بالعنوان: (إفادةُ التقديم للاختصاص...)، وهي موضعُ النزاع والخلاف بين الزمخشري وأبي حيان، كما سيظهرُ في المطلب الثاني.

و(تقديمُ ما حقُّه التأخير) يشملُ تقديمَ المعمول على عامله، مفعولاً كان أو ظرفاً أو جـــاراً ومجروراً، ويشملُ أيضاً تقديمَ الخبر على المبتدأ[٢]؛ لأنَّ الخبرَ معمولٌ للمبتدأ كما هـــو مـــذهبُ جمهور النحاة. وإلى ذلك أشار ابن مالك في الخلاصة:

(ورَفَعُوا مبتدأً بالابتدا كذلك رفعُ خبرٍ بالمبتَدَا)[٣]

المطلب الثاني: عرضُ رأيي الزمخشري وأبي حيان

الخلافُ إذن بين الزمخشري وأبي حيان هو في هذه القضية البيانية التفسيرية: أيفيدُ تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ الاختصاصَ؟ أم لا يفيدُ الاختصاصَ وإنما يفيدُ الاهتمامَ فقط؟ ونعرضُ هنا رأيَ كلٍّ من الزمخشري وأبي حيان من خلال نماذج مستقاةٍ من تفسيريهما، ونحذفُ ما يتصلُ باستدلال كلٍّ

---

(١) انظر المغربي، **مواهب الفتاح**، والسبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٨٦، والهاشمي، **جواهر البلاغة** ص١٤٦.

(٢) انظر المغربي، **مواهب الفتاح**، ج٢، ص٢٠٢، والميداني، **البلاغة العربية**، ج١، ص٥٣٧.

(٣) محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت(٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، **الألفية في النحو والصرف**، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (ط٢)، ص٣٠. وانظر بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني ت(٧٦٩هـ/١٣٦٨م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م (ط٢)، ج١، ص١٨٨.

منهما على رأيه؛ لأنَّ له موضعاً آخر في هذا البحث، وهو المبحثان الثاني والثالث. ونكتفي من باب الاختصار بأربعة نماذج.

النموذج الأول: قال الزمخشري عند تفسير البسملة بعد أن ذكر أن الباء فيها متعلقة بمحذوف تقديره: (بسم الله أقرأ أو أتلو) :" فإن قلتَ: لم قدَّرْتَ المحذوف متأخراً؟ قلتُ: لأن الأهمَّ من الفعل والمتعلِّق به هو المتعلَّق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العُزَّى، فوجب أن يقصد الموحِّدُ معنى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حيث صرح بتقديم الاسم إرادةً للاختصاص، والدليلُ عليه قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٖىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾هود: ٤١ ".[1]

وقال أبو حيان في تفسيره: "الباءُ في (بسم الله) للاستعانة، نحو كتبتُ بالقلم، وموضعُها نصبٌ، أي بدأتُ، وهو قول الكوفيين، وكذا كلُّ فاعل بُدِئَ في فعله بالتسمية كان مضمرَ الأبد، وقدره الزمخشري فعلاً غير (بدأتُ) وجعله متأخراً، قال: تقديره (بسم الله أقرأُ أو أتلو)، إذ الذي يجيء بعد التسمية مقروء. والتقديمُ على العامل عنده يوجِبُ الاختصاصَ،وليس كما زعم".[2]

النموذج الثاني: وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: ٥ قال الزمخشري: "وتقديمُ المفعول لقصد الاختصاص،كقوله تعالى:﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ الزمر: ٦٤ ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ الأنعام: ١٦٤ والمعنى: نخصُّكَ بالعبادة، ونخصُّكَ بطلب المعونة".[3]

---

(١) جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت(٥٣٨هـ/١١٤٣م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ه – ١٩٩٥م (ط١)، ج١، ص١٣.

(٢) أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف ت(٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **البحر المحيط في التفسير**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م (ط١)، ج١، ص١٢٧.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٢٣.

وقال أبو حيان عند هذه الآية: "(إياك) مفعولٌ مقدَّم، والزمخشري يزعُمُ أنه لا يُقَدَّمُ على العامل إلا للتخصيص، فكأنه قال: ما نعبدُ إلا إياك. وقد تقدَّم الردُّ عليه في تقديره (بسم الله أتلو) ... فالتقديمُ عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول".(١)

النموذج الثالث: وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَـٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ الأنفال: ٨ قال الزمخشري: "فإن قلتَ: بم يتعلَّقُ قولُه (ليُحِقَّ الحق)؟ قلتُ: بمحذوف تقديرُه: ليُحِقَّ الحق ويُبطِلَ الباطلَ فعلَ ذلك، ما فَعَلَه إلا لهما... ويجبُ أن يُقَدَّرَ المحذوفُ متأخِّراً حتى يُفيدَ معنى الاختصاص فينطبقَ عليه المعنى".(٢)

وبعدَ أن نقلَ أبو حيان كلامَ الزمخشري هذا عقَّبَ بقوله: "وذلك على مذهبه في أنَّ تقديم المفعول والمجرور يدلُّ على الاختصاص والحصر، وذلك عندنا لا يدلُّ على ذلك، إنما يدلُّ على الاعتناء والاهتمام بما قُدِّم، لا على تخصيصٍ ولا حصر".(٣)

النموذج الرابع: وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾ البقرة: ٤٠ قال الزمخشري: "(وإيايَ فارهبونِ) فلا تنقضوا عهدي، وهو من قولك: زيداً رَهِبْتُهُ، وهو أوكدُ في إفادة الاختصاص من (إياك نعبد)".(٤)

وبعد نقل كلام الزمخشري علَّقَ أبو حيان بقوله: "والاختصاصُ مُستَفادٌ عندَه من تقديم المعمول على العامل، وقد تقدَّمَ الكلامُ معه في ذلك، وأنَّا لا نذهبُ إلى ما ذهبَ إليه من ذلك".(٥)

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٤١.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ج٢، ص١٩٣-١٩٤.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٤، ص٤٥٩.

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص١٣٤

(٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص٣٣١.

المبحث الثاني

الأدلةُ على إثبات الزمخشري ونفي أبي حيان

قد تبيَّنَ في التمهيد رأيان متقابلان للمفسِّرَيْنِ الكبيرين الزمخشري وأبي حيان، وتجلَّتْ حقيقةُ ما يذهبُ إليه كلٌّ منهما؛ فالزمخشري يرى أنَّ تقديم ما حقُّه التأخير يُفيدُ الاختصاص، وقد جرى على ذلك في تفسيره. وأبو حيان يرى أنَّ تقديم ما حقُّه التأخير لا يفيدُ الاختصاص، وإنما يُفيدُ الاهتمام فقط، وقد جرى على ذلك في تفسيره. ونحاولُ في هذا المبحث –في موضوعية وإنصافٍ– أن نحشُدَ أدلةَ هذين الرأيين المتقابلين، مما ذكره المفسِّرانِ ومما لم يذكراه، وذلك في مطلبين اثنين.

المطلب الأول: أدلةُ رأي الزمخشري (أنَّ التقديم يُفيدُ الاختصاص)

إنَّ رأيَ الزمخشري في أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يُفيدُ الاختصاصَ هو في الحقيقة رأيُ علماء البيان وجمهور أهل التفسير، والزمخشري لم يذكر صراحةً الأدلةَ على هذا الرأي، وإن كان ألمح إلى بعضها كما سيأتي، بيدَ أنَّ علماء البيان قد تكفَّلوا بسرد تلك الأدلة؛ لأنَّ شأنهم أنْ يُقَعِّدوا القواعد البلاغية والبيانية، ويلتمسوا لها أسبابَ الصحة، ودلائلَ الصواب. وفيما يأتي خلاصةُ الأدلة التي يُستَدَلُّ بها على أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخير يُفيدُ غالباً الاختصاص:

أولاً: شهادةُ الاستقراء وحكمُ الذوق: ومعنى ذلك أنَّ تتبعَ دلالة التراكيب التي ورد فيها تقديمُ ما حقُّه التأخير قد أسفر عن إرادة الاختصاص في أغلب هذه التراكيب الواردة، بالإضافة إلى أنَّ حكم الذوق البلاغي يقتضي اعتبارَ التخصيص في كثير من المواضع التي جاء فيها التقديم.[1] وذكرَ الدسوقي أنَّ المرادَ بالذوق هنا قوةٌ للنفس تُدْرِكُ بسببها لطائفَ الكلام، ووجوهَ محسِّناته.[2]

---

(١) انظر سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت(٧٩١هـ/١٣٨٩م)، **الشرح المختصر على تلخيص المفتاح**، (ضمن شروح التلخيص)، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي، بدون تاريخ، ج٢، ص١٥٠، والمغربي، **مواهب الفتاح**، ج٢، ص١٥٢.

(٢) انظر محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت(١٢٣٠هـ/١٨١٥م)، **حاشية الدسوقي على شرح السعد**، (ضمن شروح التلخيص)، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي، بدون تاريخ، ج٢، ص١٥١.

ومن هنا فإنَّ ذوقَ السامع العارف بأساليب العرب يهديهِ إلى أنَّ مثلَ هذه التراكيب التي وقعَ فيها تقديمُ ما حقُّه التأخيرُ يُفيدُ الحصر والاختصاص؛ فإذا انضافَ إلى هذا الاستشفاف البياني التتبُّعُ الاستقرائيُّ لأغلب التراكيب، كانَ حكمُ البلاغة قاضياً باعتبار هذه الدلالة في كلِّ سياقٍ مُواتٍ.

ثانياً: النصوصُ التي يستدعي سياقُها معنى الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ** ﴾ الزمر: ٦٦ قال بهاء الدين السبكي: "قوله تعالى: ﴿ **بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ** ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإنَّ قبلها ﴿**لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ** ﴾ الزمر: ٦٥ ، فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها (اعبُدِ الله)، لما حصل الإضرابُ الذي هو معنى (بل)".[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمۡ عَمَلُكُمۡ** ﴾يونس: ٤١ ؛ فإن المقصود منه إنما يحصل بادعاء اختصاص كل فريق بعمله، ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى بعدها: ﴿**أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعۡمَلُ وَأَنَا۠ بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ** ﴾ يونس: ٤١.[2]

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **قُلۡ هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيۡهِ تَوَكَّلۡنَاۖ** ﴾ الملك: ٢٩ ، فإن مقصوده التعريضُ بمخالفة حال المشركين إذ توكلوا على أصنامهم، وأشركوها في التوكل مع الله، أو نسُوا التوكل على الله باشتغال فكرهم بالتوجه إلى الأصنام، فكان تقديم (عليه) في قوله تعالى: (وعليه توكلنا) لإفادة الاختصاص، أي توكلنا عليه دون غيره.[3]

ومن ذلك أيضاً ما ذكرَهُ ابنُ عاشور عند قوله تعالى: {﴿ **وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ**

---

(١) السبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٥٤.

(٢) انظر السبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٥٤.

(٣) انظر ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ت(٦٩١هـ/١٢٩٢م)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م (ط١)، ج٥، ص٢٣٢، ومحمد الطاهر ابن عاشور ت(١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، **التحرير والتنوير من التفسير**، ، تونس، دار سحنون، بدون تاريخ، ج١، ص١٨٨.

﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ الأنعام: ٥٢ ، فقد قال في تفسيرها: "وتقديمُ المسنَدَينِ على المسنَد إليهما في قوله: (ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء) تقديمٌ غيرُ واجب؛ لأنَّ للابتداء بالنكرتين هنا مسوِّغاً، وهو وقوعُهما في سياق النفي، فكان تقديمُ المجرورَينِ هنا اختيارياً، فلا بدَّ من غرض. والغرضُ يحتملُ مجرَّدَ الاهتمام، ويحتملُ الاختصاص، وحيث تأتَّى معنى الاختصاص هنا فاعتبارُه أليقُ بأبلغ كلام، ولذلك جرى عليه كلامُ (الكشاف).(١) وعليه فمعنى الكلام قصرُ نفيِ حسابِهم على النبي صلى الله عليه وسلم؛ ليُفيدَ أنَّ حسابَهم على غيره، وهو اللهُ تعالى".(٢)

ثالثاً: أقوالُ أئمة التفسير في استفادة الاختصاص من نصوص ليس فيها من آلات القصر إلا التقديم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾ الفاتحة: ٥ ، فقد أخرج الطبري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "(إياك نعبد): إياك نوحِّدُ ونخافُ ونرجو يا ربنا لا غيرَك"، ثم قال الطبري: "ومعنى قوله: (وإياك نستعين): وإياك ربَّنا نستعينُ على عبادتنا إياك، وطاعتنا لك في أمورنا كلها لا أحداً سواك".(٣)

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ آل عمران: ١٥٨ ، قال البيضاوي: "﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ لإلى معبودكم الذي توجهتم إليه وبذلتم مهجكم لوجهه لا إلى غيره لا محالة تحشرون، فيُوَفِّي جزاءَكم، ويُعظِمُ ثوابَكم".(٤)

---

(١) انظر الزمخشري، **الكشاف**، ج٢، ص٢٦.

(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٧، ص٢٥٠.

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت(٣١١هـ/٩٢٣م)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م (ط١)، ج١، ص٨٨. وانظر البيضاوي، **أنوار التنزيل**، ج١، ص٢٩، وابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١، ص١٨٣.

(٤) البيضاوي، **أنوار التنزيل**، ، ج٢، ص٤٥. وانظر إبراهيم بن عمر البقاعي ت(٨٨٥هـ/١٤٨٠م)، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م (ط٢)، ج٢، ص١٧٢، ومحمد بن علي الشوكاني ت(١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (ط١)، ج١، ص٤٩٥.

قال ابن يعقوب المغربي في بيان وجه الاستدلال بتفسير هاتين الآيتين: "وإنما كان كلامُ الأئمة في تفسير الآيتين دليلاً على أن التقديم أفاد الاختصاص، لأنه لم يوجد في الآيتين من آلات الحصر إلا التقديم كما لا يخفى، وقد قالوا: معنى الآيتين كذا. وأما لو كان الاختصاص من مجرد ما عُلِمَ من خارج، وأن التقديم لمجرد الاهتمام كما قيل، لم يناسب أن يقال: معنى الآيتين كذا، بل يُقال: استفيد مما تقرر من خارج أنْ لا عبادة ولا استعانة لغيره، وأنْ لا حشر إلى غيره، فليُتَأَمَّل".(١)

تلك هي خلاصةُ الأدلة التي استندَ إليها علماءُ البيان وجمهورُ أهل التفسير في أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يفيدُ في أغلب الأحيان الحصرَ والقصر والاختصاص.

المطلب الثاني: أدلةُ رأي أبي حيان (أنَّ التقديمَ لا يفيدُ الاختصاص)

ذكر أبو حيان في ثنايا ردوده على الزمخشري بعضاً من الأدلة التي يُستَدَلُّ بها على أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخير لا يفيدُ الاختصاص، وإنما يفيدُ الاهتمام فقط، وذكر غيرُه من العلماء أدلةً أخرى على ذلك. وفيما يأتي خلاصةُ تلك الأدلة.

أولاً: استدلَّ أبو حيان على رأيه بكلام نقَلَهُ عن سيبويه، فقال عند تفسير البسملة: "والتقديمُ على العامل عنده –(يعني الزمخشري)– يوجِبُ الاختصاص،وليس كما زعم. قال سيبويه وقد تكلم على (ضربتُ زيداً) ما نصُّه: (وإذا قدمتَّ الاسمَ فهو عربيٌّ جيِّد كما كان ذلك –يعني تأخيرَه– عربياً جيداً، وذلك قولُك (زيداً ضربتُ). والاهتمامُ والعنايةُ هنا في التقديم والتأخير سواءٌ، مثلُه في (ضرب زيدٌ عمراً)، و(ضرب زيداً عمرو).انتهى".(٢)

ووجهُ استدلال أبي حيان بكلام سيبويه أنه جعل الغايةَ والغرضَ من التقديم هو العنايةَ والاهتمام، وإذن فتقديمُ ما حقُّه التأخير لا يدلُّ على القصر والاختصاص؛ لأنَّ إمامَ النحو سيبويه لم يذكر له دلالةً غيرَ الاهتمام.

---

(١) المغربي، **مواهب الفتاح**، ج٢، ص١٥٣.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٢٧. وانظر كلام سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ت(١٨٠هـ/٧٩٦م) في **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ، ج١، ص١٨٠.

ثانياً: قال أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥:

"(إياك) مفعولٌ مقدَّم، والزمخشري يزعُمُ أنه لا يُقَدَّمُ على العامل إلا للتخصيص، فكأنه قال: ما نعبدُ إلا إياك. وقد تقدَّم الردُّ عليه في تقديره (بسم الله أتلو)، وذكرنا نصَّ سيبويه هناك، فالتقديمُ عندنا إنما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول. وسبَّ أَعرابيٌّ آخرَ، فأعرضَ عنه فقال: (إياكَ أعني)، فقال له: (وعنكَ أعرضُ). فقدَّما الأهم".(١)

فأبو حيان يفهمُ من هذا الحوار بين الأعرابيَّيْن أنَّ تقديم المفعول في الجملة الأولى والظرف في الجملة الثانية لم يُقصَدْ به إلا العنايةُ وتقديمُ ما هو الأهمُّ عند المتكلم.

ثالثاً: ومن أدلة أبي حيان قولُه في بعض ردوده على الزمخشري: " وقد انتقل الزمخشري من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلم أحداً يفرِّق بين (ليس في الدار رجل)، و(ليس رجل في الدار)".(٢)

رابعاً: ومن أدلة أبي حيان أنَّ التقديمَ لا يدلُّ بأصل الوضع على الاختصاص، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ آل عمران: ١٥٨ نقل عبارةَ الزمخشري: "ولوقوع اسم الله تعالى هذا الموقعَ مع تقديمه وإدخال اللام على الحرف المتصل به شأنٌ ليس بالخفي".(٣) ثم علَّقَ أبو حيان بقوله: "يُشيرُ بذلك إلى مذهبه من أنَّ التقديم يُؤذِنُ بالاختصاص، فكان المعنى عنده: (فإلى الله لا غيره تُحشرون). وهو عندنا لا يدلُّ بالوضع على ذلك، وإنما يدلُّ التقديمُ على الاعتناء بالشيء والاهتمام بذكره كما قال سيبويه، وزاده حسناً هنا أنَّ تأخرَ الفعل هنا فاصلة؛ فلو تأخَّر المجرورُ لفاتَ هذا الغرض".(٤)

خامساً: ومن أدلة أبي حيان وفريقه الذاهبين مذهبَه ما ذكره ابنُ الحاجب في شرحه لـ(مفصَّل الزمخشري)؛ إذ قال في توضيح عبارة الزمخشري (اللهَ أحمدُ): "قولُه: (اللهَ أحمدُ) على

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٤١.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٦١.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٤٢٢.

(٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٣، ص١٠٣.

طريقة {إياك نعبد} تقديماً للأهمِّ. وما يُنقَلُ أنه للحصر لا دليلَ عليه، والتمسُّكُ فيه بمثل ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ الزمر: ٦٦ ضعيفٌ؛ لأنه قد جاء: ﴿فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ ﴾ الزمر: ٢ ".[1]

فابنُ الحاجب ينفي دلالةَ التقديم على الحصر والاختصاص، ويرى الاستدلالَ على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ الزمر: ٦٦ استدلالاً ضعيفاً؛ لأنه ورد أيضاً قولُه سبحانه: ﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ الزمر: ٢ ، وإذن فليس مقصوداً بالآية الأولى الحصرُ والقصر، بل العنايةُ والاهتمامُ فقط.

سادساً: ومن أدلة أبي حيان وفريقه قولُ الله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤۡمِنُونَ ﴾ القصص: ٥٢ ؛ قالوا: لو كان التقديمُ يفيدُ الاختصاص لصار المعنى أنهم خصُّوا إيمانهم بهذا الكتاب فقط، فيلزمُ عليه كفرُهم بما عداه، وهو عكسُ المراد.[2]

سابعاً: ومن أدلة أبي حيان وفريقه قولُه سبحانه:﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴾ الزمر: ٦٤ ؛ فالآيةُ إنكارٌ للشرك، ولا يتأتى فيها إرادةُ تخصيص غير الله بالعبادة.[3]

ثامناً: ومن أدلتهم قولُه تعالى: ﴿ كُلّٗا هَدَيۡنَا وَنُوحٗا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُ ﴾الأنعام: ٨٤ فلا يمكنُ أن يُرادَ بتقديم المفعول في هذه الآية الحصرُ والاختصاص.[4]

هذه هي أهمُّ أدلة أبي حيان وفريقه على أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ لا يفيدُ الحصرَ أو الاختصاص، وإنما يفيدُ العنايةَ والاهتمامَ فحسب. وننتقلُ الآن إلى مناقشة القولين والترجيح بينهما.

---

(١) أبو عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب النحوي) ت(٦٤٦هـ/١٢٤٨م)، **الإيضاح في شرح المفصَّل**، تحقيق وتعليق الدكتور موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، بدون تاريخ، ج١، ص٤٧.

(٢) انظر أحمد بن يوسف السمين الحلبي ت(٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (ط١)، ج٨، ص٦٨٥.

(٣) انظر السبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٥٣.

(٤) انظر المرجع السابق.

المبحث الثالث

المناقشةُ والترجيح بين القولين

سنتناولُ في هذا المبحث ثلاث قضايا، أولاها: بيانُ التباس رأي الزمخشري في كلام أبي حيان؛ إذ أسندَ إليه أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يوجِبُ إفادةَ الحصر والاختصاص، وليس هذا دقيقاً. والقضيةُ الثانية: عرضُ موقف المفسرين والبلاغيين من (إفادة التقديم للاختصاص)، والقضية الثالثةُ: الترجيحُ بين رأيي الزمخشري وأبي حيان، وبيانُ الرأي المختار. وذلك في ثلاثة مطالب.

المطلبُ الأول: عدمُ تحرير أبي حيان لرأي الزمخشري

لم يقتصر تصريحُ أبي حيان برأيه وتعقُّبُه للزمخشري على النصوص التي تمَّ ذكرُها في التمهيد، بل كان يكرِّرُ الإشارةَ إليه والإحالةَ على النصِّ الأول في أغلب المواضع التي ينقلُ فيها عن الزمخشري كلاماً يذكُرُ فيه اختصاصاً مستفاداً من التقديم.

ومن ذلك ما نجدُه في (البحر المحيط) عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ﴾البقرة: ١٤٣ فقد قال أبو حيان: "وما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ تقديم (على) أولاً[1] لأن الغرض فيه إثباتُ شهادتهم على الأمم، وتأخيرَ (على) لاختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم، فهو مبنيٌّ على مذهبه من أنَّ تقديم المفعول والمجرور يدل على الاختصاص. وقد ذكرنا بطلانَ ذلك فيما تقدم، وأن ذلك دعوى لا يقوم عليها برهان".[2]

---

(١) النصُّ هكذا في (البحر المحيط)؛ والصوابُ: "تأخيرُ (على) أولاً ... وتقديمُ (على) ..."، وهو ما نصَّ عليه الزمخشريُّ في (الكشاف) بقوله: "فإنْ قلتَ: لِمَ أُخِّرَتْ صِلةُ الشهادة أولاً وقُدِّمَتْ آخِراً؟ ..." (**الكشاف**، ج١، ص١٩٨).

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص٥٩٦.

وعند قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ النحل: ٥ نقل أبو حيان عن الزمخشري قولَه: "تقديمُ الظرف في قوله(ومنها تأكلون) مؤذِنٌ بالاختصاص...".[١] ثم عقَّب أبو حيان بقوله: "وما قاله منه مبنيٌّ على أنَّ تقديم الظرف أو المفعول دالٌّ على الاختصاص، وقد رددنا عليه ذلك في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ الفاتحة: ٥ ".[٢]

وعند قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ الروم: ٢٧ نقل أبو حيان كلاماً للزمخشري ثم قال:"ومبنى كلامه على أن تقديم المعمول يؤذِنُ بالاختصاص، وقد تكلمنا معه في ذلك، ولم نُسَلِّمْه في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ ".[٣]

وفي بعض الأحيان يذكر أبو حيان رأيَه في دلالة التقديم على الاهتمام، ورأيَ الزمخشري في دلالته على الاختصاص، ولكن دون تعليق؛ اكتفاءً بما علَّق وناقش في المواضع الأخرى.

والحقيقةُ أنَّ عبارةَ أبي حيان في ذكر رأي الزمخشري كان يعتريها في عدد من المواضعُ شيءٌ من التشويش والالتباس، فلم تكن دقيقةً في تقرير مذهب الزمخشري في الاختصاص على الوجه الصحيح؛ فعند تفسير البسملة وبعد أن نقلَ كلامَ الزمخشري قال أبو حيان: "والتقديم على العامل عنده –(أي الزمخشري)– يوجِبُ الاختصاص".[٤]

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ الأنعام: ٩٠ يقول أبو حيان: "وقال الزمخشري: (﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ فاختصَّ هداهم بالاقتداء، ولا تَقْتدِ إلا بهم، وهذا معنى تقديم المفعول). وهذا على طريقته في أن تقديم المفعول يوجِبُ الاختصاص...".[٥]

وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ الفاتحة: ٥ يقول: "...والزمخشري يزعُمُ أنه لا يُقدَّم –(أي المفعولُ)– على العامل إلا للتخصيص".[١]

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ج٢، ص٥٧٠.

(٢) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٤٦١.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٧، ص١٦٥.

(٤) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٢٧.

(٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٤، ص١٨٠.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ آل عمران: ١٦٠ قال أبو حيان: "وقال الزمخشري في قوله: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ ﴾ : (ولْيخُصَّ المؤمنون ربهم بالتوكل والتفويض إليه؛ لعلمهم أنه لا ناصر سواه، ولأنَّ إيمانهم يوجبُ ذلك ويقتضيه)[٢] انتهى كلامه. وأَخَذَ الاختصاصَ من تقديم الجار والمجرور، وذلك على طريقته بأنَّ تقديم المفعول يُوجِبُ الحصرَ والاختصاص".[٣]

والواقعُ أن الزمخشري يرى أن التقديم يُفيدُ الاختصاصَ ولا يوجبُه، فهو يرى أن دلالة التقديم على الاختصاص دلالةٌ غالبة، وليست دلالةً دائمة، وهذا هو رأيُ علماء البيان كما سيأتي في المطلب الثاني. والدليلُ على أن هذا هو مذهبُ الزمخشري أنَّا وجدناه يسكتُ عن دلالة الاختصاص في بعض المواضع التي لا يتأتَّى فيها معناه، ويقولُ بأن التقديم فيها للاهتمام.

ومن ذلك قولُه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ ﴾ الحجرات: ٧: "فإن قلتَ: ما فائدةُ تقديم خبر (أنَّ) على اسمها؟ قلتُ: القصدُ إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن اللهُ منهم من استتباع رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم لآرائهم، فوجب تقديمُه لانصباب الغرض إليه".[٤]

وقد علَّقَ الأستاذ أبو موسى على كلام الزمخشري هذا بقوله: "فإنَّ معنى الاختصاص هنا لا يستقيمُ إلا بشيء من التأويل، ولذلك لم تكن عبارةُ الزمخشري مشعرةً به، واكتفى ببيان أنَّ الخبرَ هو المقصودُ الأهم؛ فوجب تقديمُه. لذلك أميلُ حين أُقرِّرُ رأيَه في هذا الموضوع إلى القول بأنه يرى دلالةَ التقديم على الاختصاص غالباً، وهذا هو رأيُ الجمهور الذي صاغَه الخطيبُ في قوله: (والتخصيصُ لازمٌ للتقديم غالباً)".[٥]

---

(١) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٤١.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٤٢٤.

(٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٣، ص١٠٦.

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، ج٤، ص٣٥٢.

(٥) د. محمد محمد أبو موسى، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م (ط٢)، ص٣٢٨.

ومن ذلك أيضاً قولُ الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ آل عمران: ٨٣ "وقَدَّمَ المفعولَ الذي هو (غيرَ دين الله) على فعله لأنه أهم، من حيث إنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة مُتَوَجِّهٌ إلى المعبود بالباطل".(١)

وعند قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ الأنعام: ١٤ قال الزمخشري: "أَوْلى (غيرَ الله) همزةَ الاستفهام دون الفعل الذي هو (أتخذُ)، لأن الإنكارَ في اتخاذ غير الله ولياً، لا في اتخاذ الولي، فكان أولى بالتقديم".(٢)

ففي هذه الأمثلة جميعاً نرى الزمخشري ينصُّ على أنَّ التقديمَ فيها يفيدُ الاهتمام فقط؛ لأنَّ القولَ بإفادة الاختصاص في هذه النصوص لا يستقيمُ إلا بضربٍ من التأويل لا حاجة إليه. ولذلك نقرِّرُ مطمئنين أنَّ الزمخشري يرى أنَّ دلالة التقديم على الاختصاص إنما هي دلالة غالبة، وليست دلالةً دائمة.

ومما يؤكِّدُ أنَّ هذه الدلالة غالبةٌ وليست دائمةً أنَّ المفسرين القائلين بإفادة التقديم للاختصاص —وهم الجمهور– قد يختلفون في بعض النصوص القرآنية، فيذهبُ بعضُهم إلى استفادة معنى الحصر والاختصاص من التقديم، ولا يرى بعضُهم مسوِّغاً له فيما يفهمُه من دلالة الآية القرآنية.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الزمخشريُّ من استفادة الاختصاص من الجمُل القرآنية التي وَرَدَ فيها تقديمُ ما حقُّهُ التأخيرُ، فقال: "ألا ترى إلى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ القيامة: ١٢، ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ القيامة: ٣٠ ، ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ الشورى: ٥٣ ، ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ آل عمران: ٢٨ ، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ البقرة: ٢٤٥ {﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ هود: ٨٨ ، كيفَ دلَّ فيها التقديمُ على معنى الاختصاص؟"(٣)

---

(١) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٣٧٢.

(٢) الزمخشري، **الكشاف**، ج٢، ص٩.

(٣) الزمخشري، **الكشاف**، ج٤، ص٦٤٩.

فالزمخشريُّ يجزِمُ بدلالة هذه الجمل القرآنية على الحصر والاختصاص، ولكنَّ صاحبَ (التحرير والتنوير) قد فَهِمَ منها الاختصاصَ في بعض السياقات، والعنايةَ والاهتمامَ في سياقاتٍ أُخر.

فعبارةُ: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ مثلاً وردتْ في أكثر من موضع في القرآن، ففَهِمَ منها ابنُ عاشور دلالةَ الاختصاص في موضع، و لم يجدْ له مسوِّغاً في موضع آخر، فقال بدلالةَ الاهتمام فقط.

قال ابنُ عاشور عند آية آل عمران: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ آل عمران: ٢٨ "و(المصيرُ) هو الرجوع، وأُريدَ به البعثُ بعد الموت، وقد عَلِمَ مُثْبِتو البعث أنه لا يكونُ إلا إلى الله؛ فالتقديمُ في قوله: (وإلى الله) لمجرَّد الاهتمام".(١)

وعند آية النور: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ النور: ٤٢ قال ابن عاشور: "وتقديمُ المعمولَيْنِ للاختصاص، أي إنَّ التصرُّفَ في العوالم لله لا لغيره".(٢)

وعند آية فاطر: ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ فاطر: ١٨ قال ابن عاشور: "وتقديمُ المجرور في قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ للاهتمام؛ للتنبيه على أنه مصيرٌ إلى مَن اقتضى اسمُه الجليلُ الصفاتِ المناسبة لإقامة العدل وإفاضة الفضل، مع الرعاية على الفاصلة".(٣)

ومثلُ هذا الاختلاف بين أهل التفسير في استفادة الاختصاص من التقديم في بعض الآيات القرآنية دليلٌ واضحٌ جداً على دقة كلام أهل البيان في أنَّ دلالةَ التقديم على الاختصاص إنما هي دلالةٌ غالبة وليست دائمة أو لازمة، وأنها دلالةٌ ذوقيَّة وليست دلالة وضعيَّة.

---

(١) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٣، ص٢٢٢.

(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١٨، ص٢٦٠.

(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٢٢، ص٢٩٢.

المطلبُ الثاني: موقفُ المفسرين والبلاغيين من (إفادة التقديم للاختصاص)

عند النظر في كتب اللغة وكتب التفسير وجدنا أن كلاً من الزمخشري وأبي حيان له من يشايِعُه على رأيه من أهل اللغة، ومن أهل التفسير.

أما رأيُ الزمخشري فهو رأيُ علماء البيان الذي صاغه الخطيبُ القزويني بقوله: "والتخصيصُ لازمٌ للتقديم غالباً"، وقال شُرَّاحُه: إنما قال: (غالباً) إشارةً إلى أن التقديم قد يكون أحياناً لغير التخصيص، كمجرَّد الاهتمام، والتبرك، والاستلذاذ، وموافقة كلام السامع، وضرورة الشعر، ورعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك. (١)

وأما أهلُ التفسير، فتكادُ تُجمِعُ كلمتُهم على القولِ بإفادة تقديم ما حقُّه التأخير للاختصاص حيث احتمل سياقُ الكلام ومعناه إرادةَ التخصيص، وإلا كان التقديمُ للاهتمام. ولا يتسع المقام هنا لذكر أمثلة من أسفار التفسير كلها، فنقتصر على ثلاثة من كتب التفسير، وهذه التفاسيرُ الثلاثة هي: تفسير البقاعي، وتفسير الألوسي، وتفسير ابن عاشور. ثم نذكرُ نماذجَ من إشارات المفسِّرين المتقدمين إلى دلالة الاختصاص.

أولاً: من تفسير البقاعي:

أ- قال البقاعي عند تفسير قوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة: ١٢٨: "وقدَّم الجارَّ لإفادة الاختصاص". (٢) وعند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ الفرقان: ٦٤ قال البقاعي: "وأفادَ الاختصاصَ بتقديم (لربِّهم)". (١)

---

(١) انظر المغربي، **مواهب الفتاح**، والسبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٥٠-١٥١.

(٢) البقاعي، **نظم الدرر**، ج٣، ص٤٠٧. وهذا الإطلاقُ من البقاعي فيه نظرٌ؛ فإنَّ القولَ باختصاص رحمة الرسول صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين منتَقضٌ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ الأنبياء: ١٠٧ ، وهذا يشملُ غيرَ المؤمنين، وفي الحديث الصحيح: "إنما أنا رحمةٌ مُهْداة". (**أخرجه البيهقي، أبو بكر، شعب الإيمان،تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض،ط١، ٢٠٠٣م،ج٢،ص٥٢٧**)ولذلك فالأظهرُ أن يكونَ تقديمُ الجارِّ والمجرور في آية التوبة للعناية والاهتمام وزيادة الرحمة بالمؤمنين عن غيرهم، مع وجود أصلِ الرحمة منه صلى الله عليه وسلم للعالمين جميعاً.

ب- وقال البقاعي عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ آل عمران: ٨٣ "وأُورِد بأن تقديمَ (غيرَ) يُفهِمُ أن الإنكار منحطٌّ على طلبهم اختصاصاً لغير دين الله، وليس ذلك هو المرادَ كما لا يخفى. وأُجيبَ بأنَّ تقديمَه للاهتمام بشأنه في الإنكار، والاختصاصُ متأخرٌ مراعاتُه عن نكتة غيره، كما تقرر في محله".(٢) وعند قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الأنعام: ١٢ قال البقاعي: "ونبَّه بتقديم المعمول على الاهتمام بالمعبود".(٣)

ثانياً: من تفسير الألوسي:

أ- قال الألوسي عند تفسير قوله تعالى ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ آل عمران: ١٥٨:"وإدخالُ لام القسم على المعمول المقدَّم مشعرٌ بتأكيد الحصر والاختصاص بأن ألوهيته تعالى هي التي تقتضي ذلك. وادعى بعضهم أن تقديم هذا المعمول لمجرد الاهتمام، ويزيده حسناً وقوع ما بعده فاصلة. وما أشرنا إليه أولاً أَوْلى".(٤) وعند قوله تعالى﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ البقرة: ١٣٨ قال الألوسي: "وتقديمُ الجار لإفادة اختصاص العبادة له تعالى، وتقديم المسند إليه لقصر ذلك الاختصاص عليهم".(٥)

ب- وقال الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ المائدة: ١٢: "وتقديمُ المفعول الغير الصريح على الصريح لما مرَّ غير مرة من الاهتمام والتشويق".(٦) وعند قوله تعالى﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ المائدة: ٦٤ قال الألوسي: "وتقديم المفعول للاعتناء به".(٧)

---

(١) البقاعي، **نظم الدرر**، ج٥، ص٣٣٥.

(٢) البقاعي، **نظم الدرر**، ج٢، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) البقاعي، **نظم الدرر**، ج٢، ص٥٩٤.

(٤) أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ت(١٢٧٠هـ-١٨٥٤م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م (ط١)، ج٤، ص١٦٤.

(٥) الألوسي، **روح المعاني**، ج١، ص٦٢٦.

(٦) الألوسي، **روح المعاني**، ج٦، ص١٢٦.

(٧) الألوسي، **روح المعاني**، ج٦، ص٢٦٧.

ثالثاً: من تفسير ابن عاشور:

أ- قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴾ هود: ١٢٣: "وتقديم المجرورين في (ولله غيب السماوات والأرض وإليه يرجع الأمر) لإفادة الاختصاص، أي الله لا غيره يملك غيب السماوات والأرض؛ لأن ذلك مما لا يشاركه فيها أحد، وإلى الله لا إلى غيره يرجع الأمر كله".(١) وعند قوله تعالى﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ الشورى: ٥٣ قال ابن عاشور: "وتقديم المجرور لإفادة الاختصاص، إلى الله لا إلى غيره".(٢)

ب- وقال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ القصص: ٨٨:"وتقديمُ المجرور باللام لإفادة الحصر، والمحصور فيه هو الحكم الأتمُّ، أي الذي لا يردُّه رادٌّ... وتقديمُ المجرور بـــ(إلى) للاهتمام بالخبر؛ لأن المشركين نَفَوْا الرجوع من أصله، و لم يقولوا بالشركة في ذلك حتى يكون التقديم للتخصيص".(٣) وعند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾ ﴾ الغاشية: ٢٥ - ٢٦ قال ابن عاشور: "وتقديم خبر (إنَّ) على اسمها يظهر أنه لمجرد الاهتمام تحقيقاً لهذا الرجوع لأنهم ينكرونه، وتنبيهاً على إمكانه بأنه رجوع إلى الذي أنشأهم أول مرة".(٤)

رابعاً: إشاراتُ المفسرين المتقدِّمين إلى دلالة الاختصاص:

وإذا كانَ هؤلاءِ المفسرونَ وغيرُهم من المتأخرين نسبياً ينصُّونَ صراحةً على دلالة (الاختصاص) المستفادةِ من تقديم ما حقُّه التأخير، فإنَّ المفسرين المتقدمين كانوا يشيرونَ إلى هذه الدلالة في ثنايا تفسيرهم للآيات، من دون التعبير بمصطلح (الحصر والاختصاص) الذي استقرَّ واشتُهرَ فيما بعد.

---

(١) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج١٢، ص١٩٤.

(٢) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٢٥، ص١٥٦.

(٣) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٢٠، ص١٩٧.

(٤) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٣٠، ص٣٠٨.

فمثلاً نجدُ شيخَ المفسرين الطبريَّ يقولُ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: ٥: "وتأويلُ قوله: (إياك نعبد): لكَ اللهمَّ نخشعُ ونذِلُّ ونستكينُ؛ إقراراً لكَ يا ربَّنا بالربوبية، لا لغيرِك ... ومعنى قوله: (وإياكَ نستعين): وإياكَ ربَّنا نستعينُ على عبادتنا إياكَ وطاعتنا لك في أمورنا كلِّها، لا أحداً سِواك".[١]

ومن ذلك قولُ الماتُريدي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ العنكبوت: ٥٦: "أي إنَّ أرضي واسعةٌ؛ فإنْ مُنِعتُم عن عبادتي في الأرض، فاخرجوا منها إلى أخرى فاعبُدوني، ولا تعبُدوا غيري".[٢]

ومن ذلك قولُ الواحديِّ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: ٥"(إياكَ نعبدُ) أي نخُصُّكَ ونقصِدُكَ بالعبادة، وهي الطاعةُ مع الخضوع. (وإياكَ نستعينُ): ومنك نطلبُ المعونة".[٣]

وأما رأيُ أبي حيان في أنَّ التقديم يفيدُ الاهتمامَ فقط، ولا يفيدُ الاختصاص، فلم أجدْ من أهل التفسير من قال به إلا ابنَ عطية في (المحرَّر الوجيز) والقرطبيَّ في (الجامع لأحكام القرآن)، ويبدو أن الثانيَ نَقَلَ كلامَ الأول بتمامه دون عزو[٤]، بل يبدو أنَّ أبا حيان نفسَه قد تأثر بابن عطية في هذه القضية؛ فهو أيضاً كثيرُ الأخذِ والنقلِ عنه، ونقدِه أحياناً، فـ(المحرَّرُ الوجيزُ) و(الكشافُ) كانا من مراجع أبي حيان الأصيلة نقلاً ونظراً ونقداً، وهو يذكرُ في مقدمة تفسيره أنه عرضَ الكتابين على محكِّ النظر، وأَوْرَى فيهما نارَ الفِكَر، حتى خَلَصَ دسيسُهما، وبَرَزَ نفيسُهما.[٥]

---

(١) الطبري، **جامع البيان**، ج١، ص٨٨.

(٢) أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتُريدي السمرقندي ت(٣٣٣هـ/٩٤٤م)، **تأويلات أهل السنة**، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م (ط١)، ج٤، ص٢٦.

(٣) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ت(٤٦٨هـ/١٠٧٥م)، **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق صفوان داوودي، بيروت، دار القلم، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م (ط١)، ص٧٩.

(٤) انظر أبا عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت(٦٧١هـ/١٢٧٢م)، **الجامع لأحكام القرآن**، تعليق عرفان العشا، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (ط١)، ج١، ص١٤٢.

(٥) انظر أبا حيان، **البحر المحيط**، ج١، ص١١٣(المقدمة).

يقول ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ الفاتحة: ٥ :"وقدَّم المفعولَ على الفعل اهتماماً، وشأنُ العرب تقديمُ الأهم. ويُذكر أن أعرابياً سبَّ آخر، فأعرضَ المسبوبُ عنه، فقال له الساب: (إياكَ أعني)، فقال: (وعنكَ أُعْرِضُ)، فقدَّما الأهم[1]".[2]

وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ العنكبوت: ٥٦قال ابن عطية: "وقولُه تعالى: (فإيايَ) منصوبٌ بفعل مقدَّر يدل عليه الظاهر، تقديرُه: فإياي اعبدوا فاعبدون، على الاهتمام أيضاً في التقديم".[3]

على أنَّ الشوكانيَّ في تفسيره (فتح القدير) حاولَ التوفيقَ بين الرأيين، فجمع بينهما وقالَ عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾: "وتقديمُه ـ(أي الضمير)ـ على الفعل لقصد الاختصاص، وقيل: للاهتمام. والصوابُ أنَّه لهما، ولا تزاحُمَ بين المقتضيَات".[4]

ولا شكَّ أنَّ القائلَ بالاختصاص قائلٌ بالاهتمام؛ إذ الاختصاصُ حيثيَّةٌ من حيثيَّاته، وأما نافي الاختصاص كأبي حيان، فلا يرتضي مثلَ هذا الجمع والتوفيق الذي سلكه الشوكاني؛ لأنه ينازعُ في أصل دلالة التقديم على الاختصاص، لا أنَّه يختارُ نُكتةً على أخرى.

وأما من أهل اللغة، فقد كان رأيُ أبي حيان موافقاً لرأي ابن الحاجب في شرح (مُفَصَّل الزمخشري)؛ إذ قال في توضيح عبارة الزمخشري (اللهَ أحمدُ): "قولُه: (اللهَ أحمدُ) على طريقة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾تقديماً للأهمِّ. وما يُنقَلُ أنه للحصر لا دليلَ عليه، والتمسُّكُ فيه بمثل ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ الزمر: ٦٦ ضعيفٌ؛ لأنه قد جاء: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾ الزمر: ٢ ".[5]

---

(١) وقد سبقَ أنَّ أبا حيانَ ذكرَ هذا الحوارَ بينَ الأعرابيَّيْنِ، وجعَلَه من أدلَّته في الردِّ على الزمخشري؛ فلعلَّه اقتبسَهُ من ابن عطية. انظر ص١٥ من هذا البحث.

(٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت(٥٤٦هـ/١١٥٠م)، **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م (ط١)، ج١، ص٧٢.

(٣) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج٤، ص٣٢٤.

(٤) الشوكاني، **فتح القدير**، ج١، ص٢٥.

(٥) أبو عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب النحوي) ت(٦٤٦هـ/١٢٤٨م)، **الإيضاح في شرح المفصَّل**، تحقيق وتعليق الدكتور موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، بدون تاريخ، ج١، ص٤٧.

على أنَّ ابنَ الأثير في (المثل السائر) ذهبَ إلى أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يكونُ على أحد وجهين اثنين، الأولُ الاختصاص، والثاني مراعاةُ نظم الكلام؛ وذلك بأن يكونَ نظمُه لا يحسُنُ إلا بالتقديم، وإذا أُخِّرَ ذهب ذلك الحُسْن. ويرى أنَّ هذا الوجهَ أبلغُ وأوكدُ من الاختصاص.

ويذكرُ ابنُ الأثير مثالاً على الوجه الثاني، وهو قولُه تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة: ٥ ويقول: "وقد ذكرَ الزمخشريُّ في تفسيره أنَّ التقديمَ في هذا الموضع قُصِدَ به الاختصاص، وليس كذلك؛ فإنه لم يُقدَّم المفعولُ فيه على الفعل للاختصاص، وإنما قُدِّمَ لمكان نظم الكلام؛ لأنه لو قال: نعبدُك ونستعينُك، لم يكن له من الحُسْن ما لقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾. ألا ترى أنه تقدَّمَ قولُه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٣﴾؟ فجاء بعد ذلك قولُه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ وذلك لمراعاة حُسْن النظم السَّجْعِيِّ الذي هو على حرف النون. ولو قال نعبدُك ونستعينُك، لذهبتْ تلك الطلاوة، وزالَ ذلك الحُسْن، وهذا غيرُ خافٍ على أحدٍ من الناس، فضلاً عن أرباب علم البيان".(١)

وغيرُ خافٍ على أرباب علم البيان حسنُ مراعاة نظم الكلام، الذي يذكرُه ابنُ الأثير؛ ولكنَّ ذلك عِلَّةٌ لفظيةٌ لا تكفي وحدها لتعليل وتفسير التقديم والتأخير في كتاب الله تعالى، بل لا بدَّ من علة أخرى معنوية، كالاهتمام، والاختصاص، والتشويق إلى المسند إليه؛ فالتقديمُ في آية الفاتحة يفيدُ الاختصاص –كما قال البيانيون والمفسرون– ويحقِّقُ الغرضَ الذي يذكرُه ابنُ الأثير من مراعاة الحُسنِ في نظم الكلام.

قال الدكتور المطعني: "ويُؤخَذُ على ابن الأثير إسرافُه في حمل التقديم على مراعاة النظم، أو ما يُسمِّيه أحياناً (الفضيلة السَّجْعيَّة)، وليس له من دليل واحدٍ يستطيعُ أن يقنعنا به لنُجاريَه فيما يقول. إنَّ الأمثلة التي ذكرَها جاءت مستوفيةً لشروط إفادة القصر، وهو في الوقت نفسه يَفْصِلُ بينها، فبعضُها عندَه يفيدُ القصر، وهذا صحيح. وبعضُها لا يفيد، وهذا غيرُ صحيح. لقد أغراهُ

---

(١) أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ابن الأثير الموصلي) ت(٦٣٧هـ/١٢٣٩م)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م (ط١)، ج٢، ص٣٦.

الحسنُ اللفظي فراحَ يُشيدُ به، وينفي عنه إرادةَ القصر. والواقعُ أنه يفيدُ الأمرين: القصرَ –كما يرى غيرُه– والحُسنَ اللفظي كما يرى هو ولا ينازعُه في ذلك أحد".[1]

وهكذا نجدُ أنَّ أغلبَ المفسرين واللغويين ذهبوا مذهبَ الزمخشري في أنَّ تقديمَ ما حقُّه التأخيرُ يفيدُ في كثير من الأحايين الحصر والقصر والاختصاص.

المطلب الثالث: الترجيحُ بين القولين وبيانُ الرأي المختار

بعد هذه الجولة مع الزمخشري وأبي حيان، وعرض رأي كل منهما مع أدلته، يميلُ الباحثانِ إلى ترجيح رأي الزمخشري، ومعه علماءُ البيان وجمهورُ أهل التفسير؛ وذلك بسبب وجاهة الأدلة التي استندوا إليها، وتأييد الذوق البلاغي لها، من خلال استشفافه إرادةَ الاختصاص في كثير من التراكيب التي ورد فيها تقديمُ ما حقُّه التأخير. وأما الأدلةُ التي استدل بها أبو حيان وفريقُه على إبطالِ رأي الزمخشري، وإثباتِ أنَّ التقديم يفيدُ الاهتمام فقط، فلم تُسلَّمْ، ولم تخلُ من اعتراضٍ لا تقوى به على مناهضة أدلة علماء البيان.

ونذكرُ فيما يأتي الردودَ على أدلة أبي حيان وفريقه مرتَّبةً وفق ترتيب ورود تلك الأدلة في المطلب الثاني من المبحث الأول:

أولاً: أما كلامُ سيبويه الذي استدل به أبو حيان، فليس فيه دلالةٌ على نفي إرادة الاختصاص، وإنما فيه إثباتُ العناية والاهتمام، ودلالةُ الاختصاص لا تعارضُ دلالةَ الاهتمام، بل الاختصاصُ وجهٌ من أوجه الاهتمام.

قال الشهاب الخفاجي: "أنكر أبو حيان وابنُ الحاجب وكثيرٌ من النحاة دلالةَ التقديم على الحصر؛ لقوله في (الكتاب): إذا قلتَ: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ، فالتقديمُ والتأخيرُ سواءٌ. وردَّه

---

(١) عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني ت(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (ط١)، ج٢، ص١٢٦-١٢٧.

في (الانتصاف) بأنه ليس في كلام سيبويه ما ينفيه، بل هو مسكوتٌ عنه، وقد زاده أصحابُ المعاني، وكم لهم من دقائق زادوها على النحاة".[1]

وفي موضع آخر قال الشهاب: "وقولُ عبد القاهر: إنهم لم يعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مَجرى الأصل غيرَ العنايةِ والاهتمام[2]، ونَقْلُهُ عن سيبويه ليس لإبطال إفادتِه الحصرَ كما توهَّمه ابنُ الحاجب وأبو حيان، بل إشارةٌ إلى أنَّ العنايةَ أمرٌ كليٌّ مُجْمَلٌ لا بدَّ له من وجهٍ كالتعظيم والاختصاص".[3]

وقال الدكتور محمد أبو موسى :"والحجةُ التي أقامها أبو حيان لرفض كلام الزمخشري حجةٌ واهية؛ وذلك لأنه لا يُحتجُّ برأي على رأي، على أننا لا نرى في كلام سيبويه ما يعارضُ كلامَ الزمخشري؛ لأن سيبويه يُثْبِتُ العنايةَ والاهتمام لدلالة صورة التقديم، وهذه العنايةُ لا تعني أن الصورةَ لا تفيدُ التخصيص، لأنه لا منافاةَ بينهما، ومن المقرَّر أن النكاتِ لا تتزاحم، وليس في كلام سيبويه ما يرفضُ دلالةَ الاختصاص، كما أنه ليس في كلام الزمخشري ما يرفضُ دلالةَ العناية والاهتمام".[4]

ثانياً: وأما حوارُ الأعرابيَّينِ الذي استدلَّ به أبو حيان، فهو إلى اعتبار الاختصاص أقربُ كثيراً من اعتبار مجرَّد الاهتمام؛ فالأولُ يقولُ للثاني الذي يسبُّه: (إياكَ أعني)، أي لا أعني بالسبِّ إلا أنت، ويجيبُه الثاني بقوله: (وعنكَ أُعرِضُ)، أي لا أُعرِضُ إلا عنك. فالذوقُ البلاغي يقضي باعتبار إرادة التخصيص في كلتا العبارتين.

---

(١) شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ت(١٠٦٩هـ/١٥٥٩م)، **عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية الشهاب على البيضاوي)**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م (ط١)، ج١، ص١٨٤-١٨٥.

(٢) انظر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت(٤٧١هـ/١٠٧٩م)، **دلائل الإعجاز**، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (ط٣)، ص١٠٧.

(٣) الشهاب الخفاجي، **عناية القاضي**، ج١، ص٥٦.

(٤) أبو موسى، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، ص٣٤٠.

قال الدكتور محمد أبو موسى :"أما حكايةُ الأعرابي، فإننا نفهمُ منها دلالةَ التخصيص؛ فقد قال لصاحبه لما رآه منصرفاً عنه رغم تعمُّده إياه بالسبِّ: (إياكَ أعني)، أي لا أَقْصِدُ بالشتم سواك فكيف تُعرِض؟ وقولُ صاحبِه له: (وعنكَ أُعْرِضُ) أي أُعْرِضُ عنك خصوصاً".[1]

ثالثاً: وأما قولُ أبي حيان: " وقد انتقل الزمخشريُّ من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلم أحداً يفرق بين (ليس في الدار رجلٌ)،و(ليس رجلٌ في الدار)"، فقد ردّه يحيى الشاويُّ بقوله في (المُحاكَمات): "لم ينفردْ الزمخشريُّ بما ذَكَرَ في الخبر، وكلٌّ من رأينا كلامَه من البيانيين على هذا، ومن ثَمَّ كان عند ابن مالك مسوِّغاً، فلا محلَّ للردِّ عليه في مثل هذا".[2]

وقال الدكتور أبو موسى: "ولم يكن أبو حيان على صواب حينما رفضَ كلامَ الزمخشري في هذه الآية – يعني قولَه تعالى﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾وحينما ادَّعى التسويةَ بين قولنا: (ليس في الدار رجل) و(ليس رجلٌ في الدار). وقولُه:(ولا نعلم أحداً يفرِّق بين قولنا...إلخ) ليس كلاماً دقيقاً؛ لأن أئمةَ هذا الفنِّ قد فرَّقوا بين تقديم الشيء وتأخيره. وقد قال عبدُ القاهر: (إذا ثَبَتَ أنَّ هناك معنى للتقديم في مثال، فيجبُ أن يثبتَ هذا المعنى للتقديم في كل مثال)[3]".[4]

رابعاً: وأما استدلالُ أبي حيان بأنَّ التقديمَ لا يدلُّ بأصل الوضع على الاختصاص؛ فنحنُ نسلِّمُ بذلك، ولا نزعُمُ أنَّ دلالةَ التقديم على الاختصاص دلالةٌ وضعيَّة، بل نقولُ: هي دلالةٌ ذوقيَّة في المقام الذي يقتضي اعتبارَها، ولهذا قال القزويني في (تلخيص المفتاح): "فدلالةُ الرابعِ بالفَحْوَى، والباقيةِ بالوضع".[5] ويقصدُ بـــ(الرابع) دلالةَ التقديم على الحصر والاختصاص، وقد علَّقَ

---

(١) أبو موسى، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، ص٣٤٠-٣٤١.

(٢) أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي ت(١٠٩٦هـ/١٦٨٥م)، **المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري**، تحقيق محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م (ط١)، ج١، ص١٩.

(٣) انظر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص١١٠.

(٤) أبو موسى، **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري**، ص٣٢٨.

(٥) محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ت(٧٣٩هـ/١٣٩٣م)، **تلخيص المفتاح (ضمن المجموع الكامل للمتون)**، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م (ط١)، ص٥١٨.

الإسفراييني على عبارته هذه بقوله: "يعني: يُرْشِدُ إلى القَصْرِ خُصوصيةُ المفهوم بحسب البيان مع التقديم، ويُخَصُّ به ذوقٌ دون ذوق؛ حتى حُرِمَ عن درْكه بعضُ من له كعبٌ أعلى في درْك الدقائق العقلية والنقلية".(١)

وقال الهاشمي في (جواهر البلاغة): "القصرُ بالتقديم لا يدلُّ عليه بطريق الوضع كالثلاثة الأُوَل –يعني من طرق القصر–، بل مرجعُ دلالته إلى الذوق السليم، والفكر الصائب".(٢)

ولا يُشتَرَطُ في دلالة التراكيب على المعاني أن تكونَ دلالةً وضعية لازمة، بل قد تكون في بعض المقامات دلالةً غالبة، أو دلالةً تختلفُ الأذواقُ في استفادتها من النصوص، ومن ذلك دلالةُ التقديم على الاختصاص، التي يشهدُ بها في أغلب النصوص الحِسُّ المرهَف، والذوقُ المتمرِّسُ البصير. ولذلك أشارَ إمامُ البلاغة الجرجاني إلى لُطف الطبع، واستعداد القريحة.(٣) واشترطَ الزمخشريُّ فيمن يعرضُ لتفسير القرآن أن يكون "مسترسلَ الطبيعة منقادَها، مشتعلَ القريحة وقَّادَها، يقظانَ النفس درَّاكاً للَّمحة وإنْ لَطُفَ شأنُها، منتبهاً على الرَّمْزة وإن خفيَ مكانُها".(٤)

خامساً: وأما الاستدلالُ بقوله تعالى: ﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ الزمر: ٢ على أنَّ تقديمَ لفظ الجلالة في قوله سبحانه في السورة ذاتها: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ الزمر: ٦٦ لا يفيدُ الحصرَ والاختصاص، فهو استدلالٌ غيرُ مسلَّم؛ وقد ردَّهُ بهاءُ الدين السبكي من أهل البيان وابنُ عاشور من أهل التفسير.

قال بهاءُ الدين السبكي: "واعلمْ أنَّ ابنَ الحاجب قال في (شرح المفصل): إنَّ الاختصاصَ الذي يتوهَّمُه كثيرٌ من الناس من تقديم المعمول وَهْمٌ، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ ، ثم قال تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ وهو استدلالٌ ضعيف؛ لأنَّ (مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ) أغنى

---

(١) عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني ت(٩٥١هـ/١٥٤٥م)، **الأطول شرح تلخيص المفتاح**، باكستان، مطبعة سيدر، بدون تاريخ، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) الهاشمي، **جواهر البلاغة**، ص١٤٨.

(٣) انظر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٢٥٠.

(٤) الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٧.

عن إرادة الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكنْ فما الذي يمنعُ من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر، كما تقول: (عبدتُ اللهَ)، وتقول: (ما عبدتُ إلا اللهَ)؟ كلٌّ سائغٌ؛ قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ﴾ الحج: ٧٧ وقال تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ يوسف: ٤٠. بَلْ قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإنَّ قبلها ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ﴾ الزمر: ٦٥ فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها (اعبُدِ الله)، لما حصل الإضرابُ الذي هو معنى (بل)".[1]

وقال ابن عاشور: "وقد توهَّمَ ابنُ الحاجب من عدم تقديم المعمول هنا أنَّ تقديمَ المفعول في قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ في آخر هذه السورة لا يفيدُ القصر، وهي زَلَّةُ عالم ... ولما أفادَ قولُه: (مخلصاً له الدين) معنى إفراده بالعبادة، لم يكنْ هناك مقتضٍ لتقديم مفعول (اعبُدِ الله) على عامله؛ لأن الاختصاصَ قد استُفيدَ من الحال في قوله: ﴿مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ وبذلك يبطُلُ استنادُ الشيخ ابن الحاجب لهذه الآية في توجيه رأيه بإنكار إفادة تقديم المفعول على فعله التخصيصَ، وتضعيفِه لاستدلال أئمة المعاني بقوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾ آخرَ السورة بأنه تقديمٌ لمجرد الاهتمام لورود (فاعبُدِ الله). قال في (إيضاح المفصَّل) في شرح قول صاحب (المفصَّل) في الديباجة: (اللهَ أحمدُ على أنْ جعلني من علماء العربية): "(اللهَ أحمدُ) على طريقة (إياك نعبد) تقديماً للأهم، وما قيل إنه للحصر لا دليلَ عليه، والتمسُّكُ فيه بنحو (بل اللهَ فاعبُد) ضعيفٌ لورود (فاعبَدِ الله)" اهـــ.

ونُقِلَ عنه أنه كتبَ في حاشيته على الإيضاح هنالك قولَه: "لا دليلَ فيه على الحصر؛ فإنَّ المعبوديةَ من صفاته تعالى الخاصة به، فالاختصاصُ مستفادٌ من الحال لا من التقديم" اهـــ. وهو ضِغْثٌ على إبَّالة؛ فإنه لم يقتصر على منع دليلٍ شَهِدَ به الذوقُ السليم عند أئمة الاستعمال وعلى سند منعه، بتوهُّمه أنَّ التقديمَ الذي لوحِظَ في مقامٍ يجبُ أن يُلاحظَ في كل مقام، كأنَّ الكلامَ قد جُعِلَ قوالبَ يُؤتى بها في كلِّ مقام، وذلك ينبو عنه اختلافُ المقامات البلاغية، حتى جَعَلَ

---

(١) السبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٥٣.

الاختصاصَ بالعبادة مستفاداً من القرينة لا من التقديم، كأنَّ القرينةَ لو سُلِّمَ وجودُها تمنعُ من التعويل على دلالة النطق".[1]

سادساً: وأما الاستدلالُ بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ القصص: ٥٢ على أنَّ التقديم لا يفيدُ الاختصاص، فقد تكفَّلَ السمينُ الحلبي بالجواب عنه حيث قال: "(به) متعلقٌ بـــ(يؤمنون)، وقد يُعَكِّرُ على الزمخشري وغيره من أهل البيان حيث قالوا: التقديمُ يفيدُ الاختصاص، وهنا لا يتأتَّى ذلك؛ لأنهم لو خَصُّوا إيمانَهم بهذا الكتاب فقط، لَزِمَ كفرُهم بما عداه، وهو عكسُ المراد. وقد أبدى أهلُ البيان هذا في قوله: ﴿وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾الملك: ٢٩ ، فقالوا: لو قَدَّمَ (به) لأوْهَمَ الاختصاصَ بالإيمان بالله وحده دونَ ملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهذا بعينِه جارٍ هنا. والجوابُ: أنَّ الإيمانَ بغيره معلوم؛ فانصَبَّ الغرضُ إلى الإيمان بهذا".[2]

سابعاً: وأما الاستدلالُ بقوله سبحانه: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ الزمر: ٦٤ ، فجوابُه أنَّه لما كان من أشركَ بالله غيرَه كأنَّه لم يعبُدِ الله، كان أمرُ المشركين بالشرك كأنَّه أمرٌ بتخصيص غير الله بالعبادة.[3]

ثامناً: وأما الاستدلالُ بنحو قوله تعالى: ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾الأنعام: ٨٤ ، فالجوابُ أنّا لا ندَّعي لزومَ إفادة التقديم للاختصاص في كل المواضع والسياقات، بل ندعي أنَّ هذه الدلالة دلالةٌ غالبة وليست دلالةً دائمة؛ فلا يضيرُ إذاً عدمُ تأتي دلالة الاختصاص في بعض النصوص، كهذه الآية وغيرها.[4]

قال الزركشي بعد حديثه عن دلالة التقديم على الاختصاص: "ما ذكرناهُ من أنَّ تقديمَ المعمول يفيدُ الاختصاص فهمَهُ الشيخُ أبو حيان في كلام الزمخشري وغيره، والذي عليه محقِّقو البيانيين أنَّ ذلك غالبٌ لا لازمٌ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾الأنعام: ٨٤ ،

---

(١) ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، ج٢٣، ص٣١٦-٣١٧.

(٢) السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج٨، ص٦٨٥.

(٣) انظر السبكي، **عروس الأفراح**، ج٢، ص١٥٣.

(٤) انظر المرجع السابق.

وقوله: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ إبراهيم: ١٠ ، إنْ جعلنا ما بعد الظرف مبتدأً. وقد ردَّ صاحبُ (الفلك الدائر) القاعدةَ بالآية الأولى، وكذلك ابنُ الحاجب والشيخ أبو حيان، وخالفوا البيانيِّين في ذلك. وأنتَ إذا علمتَ أنهم ذكروا في ذلك قَيْدَ الغَلَبة سَهُلَ الأمر".[1]

(١) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت(٧٩٤هـ/١٣٩٢م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق د. يوسف المرعشلي ورفيقيه، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (ط٢)، ج٣، ص٣٠٨.

الخاتمة

في ختام هذا التطواف مع أبي حيان والزمخشري، في تلك القضية البيانية التفسيرية وهي (إفادةُ التقديم للاختصاص)، نخلُصُ إلى تقرير أهمِّ النتائج التي توصَّلنا إليها، وهي على النحو الآتي:

أولاً: أنَّ القواعد البلاغية تختلفُ عن القواعد النحوية؛ من حيث إنَّ الثانيةَ فيها قدرٌ وافرٌ من الانضباط والاطراد والجريان على نسق واحد من الوضوح والظهور، بخلاف القواعد البلاغية التي تُبْنى على استقراء الأساليب التي جاء عليها الكلامُ العربي، وطرائق التعبير التي انتهجها، مع قدر كبير من الاستشفاف البياني والذوق البلاغي الذي يمكِّنُ الباحث من ملاحظة الفروق الدقيقة بين التعابير، واختلاف الدلالات باختلاف نظم الجملة وترتيبها. ولذلك رأينا كيفَ أنَّ أبا حيان الإمام النحوي الكبير ينازعُ في دلالة التقديم على الاختصاص؛ لأنَّ هذه الدلالة ليست حكماً نحوياً قطعياً لازماً، وإنما هي دلالةٌ ذوقية سياقية قابلةٌ من حيث الوضعُ للاعتبار وعدمه.

ثانياً: أنَّ أكثرَ الذين رفضوا إفادةَ التقديم للاختصاص هم من النحويين؛ وذلك لأنهم فهموا من كلام شيخ النحاة سيبويه أنَّ التقديم إنما هو للعناية والاهتمام، فلم يخرجوا عن قوله، وبخاصة أبا حيان الذي يُعرَفُ بانتصاره لسيبويه، وإشادتِه بآرائه.(١)

ثالثاً: أنَّ إفادةَ التقديم للاختصاص في السياقات القرآنية التي يواتيها اعتبارُه يكادُ يكونُ موضعَ إجماعٍ بين أهل التفسير وأهل البيان، ولهذا قال السيوطي: "كاد أهلُ البيان يُطبقونَ على أنَّ تقديمَ المعمول يفيدُ الحصر، سواءً كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً".(٢) وهذا يدل دلالة واضحةً

---

(١) انظر: رمضان يخلف – **الموازنة بين تفسير (الكشاف) للزمخشري و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي** – رسالة دكتوراه – كلية أصول الدين – جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية ص١٦. بل إنَّ أبا حيان من فرط إعجابه بكتاب سيبويه جعلَ النظرَ فيه شرطاً فيمن أرادَ أن يتكلم في تفسير القرآن، فقال: "فـــ(الكتابُ) هو المرقاةُ إلى فهم الكتاب؛ إذ هو المطلعُ على علم الإعراب، والمبدي من معالمه ما درس ... فجديرٌ بمن تاقتْ نفسُه إلى علم التفسير، وترقَّتْ إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعكُفَ على كتاب سيبويه؛ فهو في هذا الفنِّ المعوَّلُ عليه، والمستندُ في حلِّ المشكلات إليه". (أبو حيان – **البحر المحيط**، ج١، ١٠٠-١٠١.

(٢) السيوطي، **الإتقان**، ج٢، ص٨٠٣.

على أنَّ تلك الإفادةَ قاعدةٌ بيانيةٌ تفسيريةٌ ثابتة، وشواهدُها وتطبيقاتُها من القرآن والحديث وسائر الكلام البليغ أكثرُ من أن تُحصَر.

رابعاً: أنَّ الاختصاصَ من أهمِّ الفوائد التي يفيدُها تقديمُ ما حقُّهُ التأخير، إن لم يكنْ أهمَّها على الإطلاق، وهذا بطبيعة الحال لا ينفي أهميةَ الفوائد الأخرى التي نصَّ عليها البيانيون في المواضع التي لا يتأتى فيها اعتبارُ الاختصاص، كمجرَّد الاهتمام، والتبرُّك، والاستلذاذ، وموافقة كلام السامع.

خامساً: أنَّ التفسيرَ في مسيس الحاجة إلى تأصيلِ القواعد البلاغية التي يُؤَسَّسُ عليها، وترسيخِها بحشد الأدلة المؤيدة لها؛ لأنَّ هذا التأصيل من شأنه أن يجعلَ البناء التفسيري قوياً متيناً مستنداً إلى أصول ثابتة، وأن يُكسِبَ المعانيَ التفسيريةَ المستنبطةَ من الآيات القرآنية وفقَ تلك القواعد اعتباراتٍ راسخة لا تحتمل التشكيك أو الإلغاء.

والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

١. **الإتقان في علوم القرآن**،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت(٩١١هـ/١٥٠٥م)، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م (ط٣)

٢. **أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارُها البلاغية**، صباح عبيد دراز، ، القاهرة، مطبعة الأمانة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م (ط١)

٣. **الأطول شرح تلخيص المفتاح**، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني ت(٩٥١هـ/١٥٤٥م)، باكستان، مطبعة سيدر، بدون تاريخ، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣.

٤. **الألفية في النحو والصرف**،محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ت(٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م (ط٢)

٥. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**،ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ت(٦٩١هـ/١٢٩٢م)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م (ط١)

٦. **الإيضاح في شرح المفصَّل** أبو عمرو عثمان بن عمر (ابن الحاجب النحوي) ت(٦٤٦هـ/١٢٤٨م)، ، تحقيق وتعليق الدكتور موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، بدون تاريخ

٧. **البحر المحيط في التفسير**،أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف ت(٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م (ط١)

٨. **البرهان في علوم القرآن**،بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت(٧٩٤هـ/١٣٩٢م)، تحقيق د. يوسف المرعشلي ورفيقيه، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (ط٢)

٩. **البلاغة العربية – أسسُها وعلومها وفنونها**،عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ت(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، دمشق، دار القلم، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م (ط١)

١٠. **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية**،محمد محمد أبو موسى، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م (ط٢)

١١. **البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني)**، فضل حسن عباس ت(١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ، عمان، دار الفرقان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م (ط٤)

١٢. **التحرير والتنوير من التفسير**،محمد الطاهر ابن عاشور ت(١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، تونس، دار سحنون، بدون تاريخ
١٣. **تلخيص المفتاح (ضمن المجموع الكامل للمتون)**،محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ت(٧٣٩هـ/١٣٩٣م)، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م (ط١)
١٤. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**،أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ت(٣١١هـ/٩٢٣م)، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م (ط١)
١٥. **الجامع لأحكام القرآن**،أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ت(٦٧١هـ/١٢٧٢م)، تعليق عرفان العشا، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (ط١)
١٦. **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**،السيد أحمد الهاشمي ت(١٣٦٢هـ/١٩٤٣م)، بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ (ط٦)
١٧. **حاشية الدسوقي على شرح السعد**، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ت(١٢٣٠هـ/١٨١٥م)، (ضمن شروح التلخيص)، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي، بدون تاريخ
١٨. **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**،عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني ت(١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م (ط١)
١٩. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**،أحمد بن يوسف السمين الحلبي ت(٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م (ط١)
٢٠. **دلائل الإعجاز**،عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت(٤٧١هـ/١٠٧٩م)، القاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م (ط٣)
٢١. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ت(١٢٧٠هـ١٨٥٤م)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م (ط١)

٢٢. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني ت(٧٦٩هـ/١٣٦٨م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م (ط٢)

٢٣. **الشرح المختصر على تلخيص المفتاح**،سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت(٧٩١هـ/١٣٨٩م)، (ضمن شروح التلخيص)، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي، بدون تاريخ

٢٤. **شرح المفصَّل** ، موفق الدين يعيش بن علي بن بعيش النحوي ت(٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، بيروت، دار صادر، بدون تاريخ

٢٥. **شعب الإيمان**، البيهقي، أبو بكر،تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض،ط١، ٢٠٠٣م

٢٦. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**،بهاء الدين أحمد بن علي السبكي ت(٧٧٣هـ/١٣٧٢م)، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي، بدون تاريخ

٢٧. **عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية الشهاب على البيضاوي)**،شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي ت(١٠٦٩هـ/١٥٥٩م)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م (ط١)

٢٨. **فتح البيان في مقاصد القرآن**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن البخاري القِنَّوْجي ت(١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)، ، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م (ط١)،

٢٩. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**،محمد بن علي الشوكاني ت(١٢٥٠هـ/١٨٣٤م)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م (ط١)

٣٠. **الكتاب**، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ت(١٨٠هـ/٧٩٦م) ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، بدون تاريخ

٣١. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري ت(٥٣٨هـ/١١٤٣م)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ه – ١٩٩٥م (ط١)

٣٢. **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن علي بن منظور ت(٧١١هـ١٣١١م)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

٣٣. **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد (ابن الأثير الموصلي) ت(٦٣٧هـ/١٢٣٩م)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م (ط١)

٣٤. **المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري**، أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي ت(١٠٩٦هـ/١٦٨٥م)، تحقيق محمد عثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م (ط١)

٣٥. **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ت(٥٤٦هـ/١١٥٠م)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م (ط١)

٣٦. **المقاييس في اللغة** ،أحمد بن فارس بن زكريا ت(٣٩٥هـ/١٠٠٤م)، ، بيروت، دار الفكر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

٣٧. **الموازنة بين تفسير (الكشاف) للزمخشري و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي**، رمضان يخلف،رسالة دكتوراه ، كلية أصول الدين ، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية.

٣٨. **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي ت(١١١٠هـ/١٦٩٨م)، ضمن شروح التلخيص، بيروت، دار الإرشاد الإسلامي،د.ت

٣٩. **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**،إبراهيم بن عمر البقاعي ت(٨٨٥هـ/١٤٨٠م)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م (ط٢)

٤٠. **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: صفوان داوودي، بيروت، دار القلم، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م (ط١).